Vol.2. No.2, Dec, 2013 ISSN: 2090-5890

درجة تحمّل الجامعات الأردنية الخاصة للمسؤولية المجتمعية من وجهة نظر قادة المجتمع المحلي

ا.د.محمد محمود الحيلة
نائب رئيس جامعة الشرق الأوسط

د. يعقوب عادل ناصر الدين
رئيس مجلس أمناء
جامعة الشرق الأوسط

د.سناء على شقواره
رئيس هيئة مديرين شركة
جامعة الشرق الأوسط

ملخـــــص :

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء درجة تحمّل الجامعات الأردنية الخاصة للمسؤولية المجتمعية من وجهة نظر قادة المجتمع المحلي، تم تحليل الدراسات السابقة والأدب النظري موضوع الدراسة ومن خلال ذلك تمت الإجابة عن أسئلة الدراسة الأربعة الآتية:

السؤال الأول : ما المقصود بالمسؤولية المجتمعية للجامعات ومجالاتها ؟
السؤال الثاني : ما أبعاد المسؤولية المجتمعية للجامعات ؟
السؤال الثالث: ما آليات تطبيق المسؤولية المجتمعية في الجامعات ؟
السؤال الرابع: ما درجة تطبق الجامعات الأردنية الخاصة للمسؤولية المجتمعية من وجهة نظر قادة المجتمع المحلي ؟

وللإجابة عن السؤال الرابع ؛ تم جمع البيانات من أفراد عينة الدراسة، وقد استُخدمت أداة تم التأكّد من صدقها وثباتها وهي قائمة أسئلة المسؤولية المجتمعيّة الموجّهة لقادة المجتمع المحلّي،والبالغ عددهم (٤٠) قائدا . واستُخدمت المتوسّطات الحسابيّة والتكرارات والنسب المئوية.
أظهرت النتائج أن درجة تطبيق الجامعات الأردنية الخاصة للمسؤولية المجتمعية من وجهة نظر قادة المجتمع المحلي كانت متوسطة، في حين كانت مرتفعة للبعد الاجتماعي ، ومتوسطة لكل من البعدين البيئي والاقتصادي .
وقد خلصت الدراسة إلى عدّة توصيات أهمّها إعادة هذه الدراسة مع إضافة متغيرات أخرى وتطبيقها على مجموعة من الجامعات الأردنيّة الحكوميّة والخاصّة والمقارنة بينها.

Abstract

This Study aimed at investigating the degree of assuming societal responsibility by Jordanian private universities from community leader's point of view.

Relevant theoretical literature and previous study were analyzed. Through this analysis the first four questions of the study were answered :

First question: What is meant by societal responsibility of universities? And what are their domains?
Second question: What is meant by societal responsibility of universities? And what are their domains?
Third question: What are the procedures of applying societal responsibility in universities?
Fourth question: What is the degree of assuming societal responsibility by Jordanian private universities from community leader's point of view?

In order to answer the fourth question: data were collected from the study sample subjects, by using a list of societal responsibility questions, directed to community leaders. Their total number was (40) leaders. Means, Frequencies and percentages were used to manipulate data.

The findings showed that the degree of assuming societal responsibility by Jordanian private universities from community leader's point of view was medium, in general, and for environmental and economical dimensions, While it was high for the social dimension.

The study presented some recommendations among them: Conducting a similar study with other variables, on governmental and private Jordanian universities, and comparing between them.

المقدمـــــة

إن تحسين أداء مؤسسات التعليم الجامعي وتطويره، يشكل اهتماماً عالمياً في جميع دول العالم، وإن من أهم الخصائص التي تميّز أي مجتمع عن غيره من المجتمعات، هو مقدرته على قيادة مؤسساته وبرامجه الحيوية، ليس فقط بفاعلية وكفاءة، بل بعدالة وابتكار، بحيث يرتبط حجم وجود الخدمات في مؤسسات التعليم الجامعي بالمنظومة الإدارية التي تجعل رسالة الجامعة بوصلة الحركة عن طريق المبادئ الإرشادية والأخلاق الجامعية، فنجاح أية مؤسسة، هو نجاح الإدارة فيها، ومن هنا تبرز أهمية التزام قيادة مؤسسات التعليم الجامعي بفلسفة شاملة للتحسين المتواصل من أجل الوصول إلى الجودة الشاملة في الجامعات، والتي تحتاج إلى مشاركة الجميع لضمان البقاء والاستمرار للجامعات (البسيوني، ٢٠١٠ :٢١٥).

ولما كانت الجامعة من أهم المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها، فهي من صنع المجتمع من ناحية، ومن ناحية أخرى هي أداته في صنع قيادته الفنيّة والمهنيّة والسياسيّة والفكريّة، ومن هنا كان لكل جامعة رسالتها التي تتولى تحقيقها، فالجامعة في العصور الوسطى تختلف رسالتها وغايتها عن الجامعة في العصر

الحديث، وهكذا لكل نوع من المجتمعات الجامعة التي تناسبه، إذ إن الجامعات في العالم، من حيث الإدارة والتمويل على شكلين رئيسين: جامعات رسمية تدار وتموّل من قبل سلطات الدولة، وجامعات خاصّة تدار وتموّل من قبل شركات غير ربحيّة أو مؤسسات غير حكوميّة ذات أهداف فكرية وإنسانية أو ما يقوم مقامها، ففي السنوات القليلة الماضية، وفي الأردن وبسبب عدم مقدرة الجامعات العامة على قبول جميع الطلبة المتقدّمين للدراسة فيها، أنشئت جامعات خاصّة تديرها وتموّلها شركات استثمارية غير ربحية (بخيت، ٢٠٠٩: ١٥).

وقد أُنشئت في الأردن منذ عام ١٩٨٩ وحتى عام ٢٠٠٨ (١٨) جامعة خاصّة تمنح درجة البكالوريوس وقسم منها يمنح درجة الماجستير في تخصصات معينة وهي: جامعة الشرق الأوسط، وجامعة عمّان العربيّة، وجامعة جدارا، وجامعة عمّان الأهليّة، وجامعة العلوم التطبيقيّة، وجامعة فيلادلفيا، وجامعة الإسراء، وجامعة البتراء، وجامعة الزيتونة الأردنية، وجامعة الزرقاء، وجامعة إربد الأهلية، وجامعة جرش، وجامعة الأميرة سميّة، والأكاديمية الأردنية للموسيقى، وكلية العلوم التربوية الجامعية، والجامعة الأمريكيّة الأردنيّة، وجامعة عجلون الوطنيّة، وجامعة العلوم الماليّة والمصرفيّة.

ولأن الجامعات هي من أهم مؤسسات التربية والتعليم، كغيرها من المؤسسات التي تحتاج إلى التغيير والتطوير، وإلى تحمّل مسؤولياتها المجتمعية، ولما كانت القيادة التحويلية جوهرية لإيجاد جامعات قوية للتعليم بكافّة أشكاله وللبحث العلمي وهي ضرورية في العمل الجامعي على جميع المستويات بدءاً من عضو هيئة التدريس إلى رئيس القسم، فعميد الكلية فرئيس الجامعة، فإن مثل هذه القيادات التحويلية الملتزمة، يمكن أن تفعل شيئاً كثيراً في تهيئة أفضل الشروط للتعلم والتعليم وللخدمة المجتمعية، كونهم قادرين على تنمية مناخ أكاديمي إيجابي للتحصيل والنمو، والقيام بمسؤولياتهم المجتمعية (Renfu et al., 2011:191)، وبذلك تتضمن القيادة التحويلية تعزيز الدافعية ونشرها بين جميع منتسبي الجامعة بما يؤدي إلى بذل الجهد الإضافى المطلوب لإحداث تغيير ذي مغزى. وتركز فى الوقت الحاضر على أن تُميّز مؤسسات التعليم الجامعى يتطلب تغييرات منتظمة؛ إذ إن مثل هذه التغييرات تسمح لهذه المؤسسات بعمل الأشياء – التى عادة ما تقوم بها – بكفاءة وفعالية أعلى دون تغيير هذه الأشياء، كما أن التغييرات المنتظمة التى تتضمن دعم القيم والثقافة الراسخة للجامعات وتنميتها يمكن أن تتحقق بشكل جيد من خلال نظرية القيادة التحويلية، كما أن الإعداد المهني المستمر لأعضاء هيئة التدريس المعنيين يتطلب تنفيذاً على درجة عالية من المهارة لعمليات القيادة التحويلية (آل علي، ٢٠١٠: ٤٦٥).

فالجامعات تضم "النُخب" الفكرية والعلمية في المجتمع، ولم يعد النظر إليها على أنها "بيت الحكمة" أو "منبر العلم" فحسب، بل أصبح ينظر إليها، فضلاً عن ذلك، أنها "بيت الخبرة" لمختلف قطاعات المجتمع الإنتاجية والخدميّة على اختلاف نشاطاتها، ويرى بعضهم أن من أهم المسلّمات التي تقوم عليها علاقة الجامعة بمجتمعها هي أن الجامعة لا تنفصل عن المجتمع، وأن علاقة الجامعة بالمجتمع هي علاقة الجزء بالكل، فلا توجد الجامعة أبداً من فراغ، بل لكل إقليم خصوصيته، وبيئته التي تؤثر بطريق مباشر وغير مباشر في طبيعة الجامعة ونوعية الأنشطة المختلفة التي تقوم بها سواء أكانت أنشطة تعليمية أم بحثية أم استشارية أم مجتمعية، ومن ثم فإن غاية الجامعة الحقيقية ومبرر وجودها هو خدمة المجتمع الذي توجد فيه من خلال تحمّلها لمسؤولياتها المجتمعية، ومعنى ذلك أن ارتباط الجامعة بمجتمعها يعطيها شرعيتها ويبرر وجودها، إذ إنه ليس أخطر على الجامعة من أن تنفصل عن مجتمعها وتنحصر داخل جدرانها تنقل لطلبتها المعرفة بعيداً عن المجتمع وقضاياه (بخيت، ٢٠٠٩: ٢٠).

وفي هذا المجال تناول عدد محدود من الباحثين المسؤولية المجتمعية للجامعات بالدراسة والتحليل منها؛ دراسة حسين (٢٠١٠) التي بحثت في "قضايا البحث الاجتماعي وارتباطها بالمسؤولية المجتمعية للجامعات العربية" تناولت الدراسة قضايا البحث الاجتماعي وارتباطها بالمسؤولية الاجتماعية للجامعات العربية اجاب فيها عن التساؤل الرئيس حول الاسس والمعايير التي يتم بمقتضاها اعطاء بعض المشكلات الاولوية والافضلية على ماعداها من مشكلات عند وضع خطط البحوث التي تستهدف تحقيق الأهداف والاتجاهات المنشودة في المجتمع العربي، وقد خلص فيها إلى أهم المشكلات المجتمعية التي على الجامعات تحمّل مسؤوليتها فيها وبخاصة في مجال الأبحاث وهي: مشكلة الفقر والبطالة، ومشكلة تركز الخدمات في المدن وتخلّف المجتمع الريفي، والمشكلات الإنسانية في الصناعة، والأمية، وضعف المستوى التعليمي، والانفجار السكاني وسوء توزيع الموارد ونقص الاستقرار السياسي، والابتعاد عن الخدمات الأصلية وفقدان الشخصية المستقلة.

أما عودة (٢٠١٠) فقد أجرى دراسة بعنوان "جامعة الزقازيق والتنمية المحلية والبيئية في محافظة الشرقية - دراسة ميدانية -على قطاع خدمة المجتمع وتنميته" هدفت إلى رصد ووصف دور جامعة الزقازيق (ممثلة في قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة) في تنمية المجتمع والبيئة المحلية بمحافظة الشرقية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لرصد وتحليل، دور قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة بجامعة الزقازيق للوقوف على النشاطات الفعلية والمستقبلية لهذا القطاع في قضايا التنمية المحلية والبيئية بمحافظة الشرقية، واستخدمت

أيضا طريقة الملاحظة بالمشاركة والمقابلات الفردية والجماعية، وذلك لجمع البيانات. وخلصت الدراسة إلى أن هناك اختلافاً من حيث الهدف التنموي والبيئي من وراء فعاليات نشاطات قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة وذلك لاختلاف كل كلية على حدة من حيث التخصص العلمي والبحث وآليات تنفيذ النشاط، وكشفت النتائج عن وجود أوجه تشابه في أهداف نشاطات قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة بكليات جامعة الزقاريق، والتي تنحصر في إحداث التنمية البشرية -والتنمية المجتمعية، والتنمية البيئية، وفي المقابل كشفت النتائج عن أوجه الاختلاف في أنماط أو أنواع التنمية التي تسعى كل كلية على حدة إلى تحقيقها في ضوء التخصص العلمي، والبحث المنوط بها، وأظهرت النتائج الصعوبات التي قد تواجه قطاع المجتمع وتنمية البيئة بكليات جامعة الزقاريق، والتي قد تعرقل دوره المتميز في مجال تنمية المجتمع والبيئة المحلية.

في حين أجرت عبد اللطيف (٢٠١٠) دراسة بعنوان: "المسؤوليات الاجتماعية لجامعة الملك سعود تجاه المجتمع السعودي: بهدف دراسة عرض تجربة الجامعة في مجال قطاع البيئة وخدمة المجتمع" هدفت الدراسة التعرّف إلى رؤية الخطة الاستراتيجية لجامعة الملك سعود فيما يتصل بالمسؤولية الاجتماعية للجامعة تجاه المجتمع السعودي، وعلى أهم البرامج والمشروعات التي تهدف إلى تنمية الشراكة المجتمعية وتعزيز دورها في مجال المسؤولية الاجتماعية، وإلقاء الضوء على أهم المستودعات التي تعكس المسؤولية الاجتماعية للجامعة وتعزز دورها في هذا المجال، وإلقاء الضوء على أهم العوامل التي أدت إلى نجاح الجامعة، وإلقاء الضوء على الدور المنوط بها تجاه المجتمع السعودي ومؤسساته الحكومية. وخلصت الدراسة إلى: وجود عدة عوامل فردية ساعدت على إنجاح دور الجامعة في أداء دورها المجتمعي ومسؤولياتها الاجتماعية ومنها الشراكة بين الجامعة والحكومات والقطاع الخاص ورجال الأعمال والمجتمع المدني، وأن تتعدد مستويات الشراكة بين الجامعة وقطاعات المجتمع اقتصادياً ومجتمعياً ومالياً بهدف تلبية احتياجات المجتمع الذي تعمل فيه الجامعة، وأن تكون للجامعة برامج وأنشطة فعلية تعكس مسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع، فللمسؤولية جانبها التطبيقي الذي تظهر آثاره في استفادة شرائح اجتماعية كبيرة في المجتمع من برامج الجامعة ومشروعاتها وأنشطتها الموجّهة لخدمة المجتمع وقطاعاته المختلفة.

أما نجادات (٢٠١٠) فقد قام بدراسة بعنوان: "دور الجامعات الأردنية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية والأمنية تجاه مجتمعاتهم" استقصى فيها دور الجامعات الأردنية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية والأمنية تجاه مجتمعاتهم من خلال دراسة له هدفت إلى بيان الأدوار الاجتماعية للجامعة في خدمة المجتمع، والتعرف إلى التحديات التي تواجه الأدوار الاجتماعية والأمنية للجامعة، والتعرف إلى المسؤوليات الاجتماعية والأمنية للجامعة، ودورها في الوقاية من الانحراف الفكري. وقد استخدم المنهج الوصفي في الدراسة. التي خلصت إلى أهميّة تفعيل دور الجامعة في تحمّل مسؤولياتها المجتمعيّة والأمنيّة.

في حين أجرى مهيران وآخرون (Mehran et al., 2011) دراسة بعنوان: "Corporate social responsibility & universities: A study of top 10 world universities' websites" أشارت نتائجها إلى أن هناك اهتماماً متزايداً بالمسؤولية الاجتماعية بين الأكاديميين والممارسين والجامعات كمراكز لتوليد المعرفة التي تؤدي دوراً مهماً في حل المشكلات العالمية، ويبقى السؤال، هل الجامعات الرائدة في العالم مهتمة بالمسؤولية الاجتماعية أم لا؟ وإلى أي مدى؟ وقد هدفت هذه الدراسة لاستقصاء مدى اهتمام الجامعات بالمسؤولية الاجتماعية وإلى أي مدى؟ من خلال التقارير السنوية والمواقع الإلكترونية للجامعات العشر الأولى في العالم، وأظهرت النتائج أن هذه الجامعات ملتزمة بمسؤولياتها الاجتماعية وتقدّم معلومات كافية حول المسؤولية الاجتماعية المتضمنة والتي شملت التحكّم بالتنظيم، وحقوق الإنسان، وممارسات العمل، والبيئة والممارسات التشغيلية، ومواضيع الطلبة، وتطور المجتمع المحلي.

واجرى رينفو وآخرون (RenFu, et al., 2011) دراسة هدفت إلى تحليل أثر فاعلية المنح الدراسية في الصفوف العليا المرتبطة بالخدمات المجتمعية على تطوير طلبة الصفوف الثانوية في الصين. واستخدم لذلك ثلاث جلسات من المسح لآلاف الطلبة شملت (٢٩٨) صفاً في (٧٥) مدرسة. وقد أظهرت النتائج أن الخدمات المجتمعية التي كانت جزءاً من البرنامج أدت إلى رفع الثقة بالنفس لدى أفراد عينة الدراسة وإلى زيادة الإحساس بالمسؤولية المجتمعية.

اما شاهين (٢٠١٢) فقد اجرى دراسة بعنوان "جامعة القدس المفتوحة أنموذجا دراسة وصفية تحليلية".ابرز فيها مفهوم المسؤولية المجتمعية للجامعات ، بهدف المساهمة في ايجاد أدب نظري أولي في مجال المسؤولية المجتمعية للجامعات، وذلك من خلال توضيح لمفهوم المسؤولية للجامعات كمصطلح حديث العهد ،اضافة لوضع تصور لاداء المسؤولية للجامعات من خلال تأثيرها في المجتمع ، ومراحل الاداء والوقوف على واقع أداء جامعة القدس المفتوحة ودورها في المسؤقلية المجتمعية .

وهدفت دراسة شقوارة (2012:a) إلى الإجابة عن سؤال رئيس هو "ما أبعاد المسؤولية المجتمعيّة للجامعات ومتطلبات تطبيقها في ضوء مفهوم الجودة الشاملة؟" وعن الأسئلة المنبثقة عنه، إذ عرفت هذه الدراسة بالمسؤولية المجتمعيّة للجامعات بأبعادها الخمسة، وتوصّلت الدراسة إلى متطلبات تطبيقها في ضوء مفهوم الجودة الشاملة.

ومن الدراسات الحديثة التي هدفت إلى استقصاء دور القيادة التحويليّة في تعزيز المسؤوليّة المجتمعيّة للجامعات الأردنيّة الخاصّة، كانت دراسة شقوارة (٢٠١٣) ولتحقيق هدف الدراسة اختار الباحثون عينة تكوّنت من ثلاث فئات؛ فئة القادة الإداريين في الجامعات الأردنيّة الخاصّة التي تكوّنت من (١٥٣) قائداً وكانوا على النحو الآتي: (١٣) رئيس جامعة، و (٩٤) عميداً، و (٤٦) مدير دائرة، وفئة من قادة المجتمع المحلّي، التي تكوّنت من (٢٠٠) قائد، والفئة الثالثة تكوّنت من (٤٠) قائداً تم اختيارهم بطريقة قصدية. كشفت نتائج اختبار الفرضيات الصفريّة عن الآتي:

- يتحمّل القادة الإداريّون في الجامعات الأردنية الخاصة المسؤوليّة المجتمعيّة بأبعادها الثلاثة (الاجتماعي، والبيئي، والاقتصادي) بدرجة مرتفعة من وجهة نظرهم.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لدرجة تحمّل المسؤولية المجتمعيّة تُعزى لمستوى القيادة من وجهة نظر القادة الإداريين في الجامعات الأردنية الخاصّة وقادة المجتمع المحلي.

وتأسيسا على ما سبق ، لا بدّ من تكريس ثقافة المسؤولية المجتمعية لتصبح سلوكاً إيجابياً يتم فعلاً ترسيخه في وجدان الأفراد، والمجتمعات والمؤسسات، ويصبح سلوكاً عملياً يُلمس عبر ممارسات وطنية يُدركها الجميع وليس بعضهم، وهذا يحتاج إلى وقت ليس بالقصير، ولكن الأهم أن تُحوّل هذه الثقافة إلى ثقافة عامة لدى الجميع، وليس لفئة دون أخرى، بمعنى أن تنعكس المسؤولية المجتمعيّة على سلوك جميع أفراد المجتمع بكل فئاته، وباختصار، أن تكون جزءاً من منظومة السلوك اليومي للجميع: نساءً ورجالاً، صغاراً وكباراً كل حسب مكانه ودوره. وأن تُصبح المسؤولية المجتمعيّة سلوكاً تربوياً إنسانياً حضارياً يمارسه الجميع.

لذا، جاءت الحاجة ماسّة للبحث في درجة تطبيق الجامعات الاردنية للمسؤولية المجتمعيّة من وجهة نظر قادة المجتمع المحلي.

مشكلة الدراسة واسئلتها :

ان تركيز القيادات الجامعية على وظيفتين من وظائف الجامعة وهما التدريس والبحث العلمي وإغفال الوظيفة الثالثة وهي (خدمة المجتمع) بمعناها الشمولي، والذي يمكن أن تستبدل بمصطلحاً جديداً هو المسؤولية المجتمعية . كما وان التباين في فهم القيادات الإدارية في الجامعات ومؤسسات المجتمع المحلي لمفهوم المسؤولية المجتمعية، واقتصارها على تقديم المحاضرات التثقيفية والمساعدات العينية لأبناء المجتمع المحلي. وانطلاقا من ندرة الدراسات التي بحثت في دور الجامعات في تحملها لمسؤولياتها المجتمعية باستثناء دراسة شقوارة (٢٠١٣) ،جاءت هذه الدراسة لاستقصاء درجة تحمل الجامعات الاردنية الخاصة لمسؤولياتها المجتمعية من وجهة نظر قادة المجتمع المحلي.

ونتيجة لذلك جاءت هذه الدراسة للاجابة عن الاسئلة الاتية :

السؤال الاول : ما المقصود بالمسؤولية المجتمعية للجامعات ومجالاتها ؟

السؤال الثاني : ما ابعاد المسؤولية المجتمعية للجامعات ؟

السؤال الثالث : ما آليات تطبيق المسؤولية المجتمعية في الجامعات ؟

السؤال الرابع : ما درجة تطبيق الجامعات الأردنية الخاصة للمسؤولية المجتمعية من وجهة نظر قادة المجتمع المحلي ؟

أهمية الدراسة:

يتعيّن على الجامعات أن تضع المسؤولية المجتمعية في صلب استراتيجيتها، إذ إن هذه المسؤولية هي في المقام الأول رسالة صدق وخدمة إنسانية تهدف إلى تحسين حياة المجتمع من خلال تناول مشكلات معينة في بيئة معينة وإيجاد حلول عملية لها، إذ يمكن عدّ الجامعات بمثابة الهيئة الوظيفية للمسؤولية المجتمعية، وعليها أن تضع استراتيجيات شاملة بناءً على دراسات وأبحاث تتناول جميع شرائح المجتمع وقطاعاته كل على حدة.

لذا يجب أن يُعطى هذا المفهوم دوراً أكبر، واهتماماً مكثفاً لتتمكن الجامعات من خدمة المجتمع ومشاركته في النمو، وخصوصاً مع انتشار الجامعات الخاصة التي يجب أن تؤسس لفكر استراتيجي تنافسي يخدم المجتمع والوطن بشكل عام (آل علي، ٢٠١٠ :٤٦٨)، وبذلك تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تعالجه، إذ إنها تبحث في درجة تحمّل الجامعات الاردنية الخاصة للمسؤولية المجتمعية من وجهة نظر قادة المجتمع المحلي، لذا فإن أهمية هذه الدراسة تتجسّد في النقاط الآتية:

- تعدّ هذه الدراسة من الدراسات النادرة وقد تكون الأولى من نوعها – في حدود علم الباحثون-في الأردن والوطن العربي باستثناء دراسة شقوارة (٢٠١٣).
- يؤمّل أن تكون نتائج هذه الدراسة بمثابة البوصلة التي توجّه الجامعات إلى ان تتحمل مسؤولياتها المجتمعية.
- يؤمّل أن تثري هذه الدراسة الأدب النظري في مجال المسؤولية المجتمعية للجامعات.

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تعرّف درجة تطبيق الجامعات الاردنية الخاصة لمسؤولياتها ، وذلك من خلال التعرف إلى برامج المسؤوليّة المجتمعيّة التي تقدّمها الجامعات الأردنيّة الخاصّة في المجالات

الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة من وجهة نظر قادة المجتمع المحلّي.

التعريفات الإجرائيّة لمصطلحات الدراسة:

المسؤولية المجتمعية للجامعات

عرّف برايد وفيريل (Pride & Ferrell, 1997:87) المسؤولية المجتمعية للجامعات **(The Social Responsibility of Universities) مفاهيمياً** بأنها: "التزام المنظمة بتعظيم أثرها الإيجابي، والتقليل من أثرها السلبي على المجتمع".

أما إجرائياً، فهي: "الترجمة الفعلية للوظيفة الثالثة من وظائف الجامعة المتمثّلة في خدمة المجتمع من أجل تكييف الأفراد مع المتغيرات السريعة في عالم العلم والتكنولوجيا مع الاحتياجات المجتمعية التي تشمل أبعاداً مجتمعية عدّة اختار الباحثون أن تقتصر على أبعاد ثلاثة هي: البُعد الاجتماعي، والبُعد الاقتصادي، والبُعد البيئي"، وتُقاس باستجابات قادة المجتمع المحلي عن أسئلة استبانة المسؤولية المجتمعيّة المعتمدة في هذه الدراسة.

- **الجامعات الأردنية الخاصة (Jordanian Private Universities):** أُنشئت في الأردن منذ عام ١٩٨٩ وحتى عام ٢٠٠٨ (١٨) جامعة خاصّة تمنح درجة البكالوريوس وقسم منها يمنح درجة الماجستير في تخصصات معينة وهي: جامعة الشرق الأوسط، وجامعة عمّان العربيّة، وجامعة جدارا، وجامعة عمّان الأهليّة، وجامعة العلوم التطبيقيّة، وجامعة فيلادلفيا، وجامعة الإسراء، وجامعة البتراء، وجامعة الزيتونة الأردنية، وجامعة الزرقاء، وجامعة إربد الأهلية، وجامعة جرش، وجامعة الأميرة سميّة، والأكاديمية الأردنية للموسيقى، وكلية العلوم التربوية وهي معتمدة اعتماداً عاماً واعتماداً خاصاً من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأردنية، وهيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الأردنية .

منهجية الدراسة:

اتبعت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي والاستقرائي للادب والدراسات السابقة للاجابة عن اسئلة الدراسة ، واعتمدت المقابلة الشخصية لجمع البيانات بهدف الاجابة عن السؤال الخامس.

حدود الدراسة:

- الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة الحالية على الجامعات الأردنية الخاصة وعلى قادة المجتمع المحلي.
- الحدود المكانية: الجامعات الأردنية الخاصة.
- الحدودة الزمانية: طُبّقت الدراسة خلال العام الجامعي ٢٠١٢/٢٠١١.

محدّدات الدراسة:

تتحدّد نتائج الدراسة بمقدار صدق أدوات الدراسة وثباتها، ودرجة تمثيل العينة للمجتمع الذي سحبت منه، ودرجة موضوعية استجابة أفراد عيّنة الدراسة.

الاجابة عن اسئلة الدراسة

الاجابة عن السؤال الاول : ما المقصود بالمسؤولية المجتمعية للجامعات ومجالاتها ؟

انطلاقاً من الوظيفة الثالثة للجامعات التي تكمن في خدمة المجتمع عن طريق دورها التثقيفي والإرشادي والمشاركة في تقديم الخدمات الاجتماعية والتوعية العامة، وتدعيم الاتجاهات الاجتماعية والقيم الإنسانية المرغوبة، يتّضح أن الجامعات يمكن أن تنفذ في المجتمع من خلال فتح أبواب التفاعل مع مشكلات المجتمع وقضاياه الاجتماعية والثقافية، فهي تقوم برفد المعرفة العلمية والثقافية من خلال أساتذتها وطلبتها في تناول المشكلات والقضايا المجتمعية والثقافية ومعالجتها. إذ أخذت الجامعة تتحسس مشكلات المجتمع، وبذلك يمكن القول: إن الجامعات اليوم هي جامعات المجتمع، فهي تعيش آماله ومشكلاته وتطلعاته، وتسهم في تنشيط حركته والارتقاء بمستواه الفكري والثقافي من خلال مكاتب الجامعة الاستشارية العلمية والخدمية والتعليم المستمر (بخيت، ٢٠٠٩ :٨).

إن موضوع المسؤولية المجتمعية للجامعات أمر ليس بجديد في مضمونه، لكنه مطروح عالميًا في هذا الوقت بعدّه أمرًا يجب إبرازه ومأسسته وتضمينه بشكل ملموس في مناهج الجامعات وأدوارها ومخرجاتها، ويستدعي هذا من كافة مؤسسات التعليم ومنها الجامعات أن تضع المسؤولية المجتمعية في صلب استراتيجياتها أسوة بكافة مؤسسات المجتمع الأخرى، حتى يكون للجامعات دور رئيس في التأسيس لفكر استراتيجي تنافسي يخدم المجتمع وقضاياه، من خلال تناول المشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع وإيجاد الحلول لها باتباع المنهج العلمي وإجراء الدراسات والأبحاث المتخصصة، إذ إن التعليم العالي يرفد المجتمع بأفواج من الخريجين سنويًا، ويحمّل هؤلاء الخريجين قيمًا ومهارات ومعارف يستخدمونها في القيام بأدوارهم المجتمعية المختلفة، وإن ذلك يستدعي التأكد من طبيعة الإسهام ونوعيته لمؤسسات التعليم العالي في ثقافة الأجيال وقيمهم ومعارفهم، وبخاصة المتعلقة بالمواطنة والتسامح والحوار وتقبل الآخر والفكر الإبداعي والأخلاق (شاهين، ٢٠١٢ :٤).

وغالبًا ما يقرن مفهوم المسؤولية المجتمعية في الجامعات بالتعليم المستمر الذي يطغى عليه الهدف الربحي في المقام الأول، ولا يشكل عائداً حقيقياً مؤثراً في المجتمع، فهي تقدم من خلاله خدمات شكلية لشرائح محددة من المجتمع، ولا تهتم كثيراً بالمساهمة المجتمعية الشاملة، والمنطلقة من الدور التطوعي لمكونات مجتمع الجامعة. صحيح أن الجامعات العربية تلتزم بتحمّل مسؤولياتها العامة في تعزيز العدالة الاجتماعية والتضامن، فهي تبذل جهوداً كبيرة لتوسيع القاعدة

الاجتماعية والاقتصادية لطلبتها، كما أنها تلتزم بفتح أبوابها أمام جميع أصحاب المؤهلات الذين يمكنهم الاستفادة من التعليم العالي وذلك عبر منحهم فرص النجاح، وتحقيقاً لهذا الهدف المنشود، تجب إقامة الشراكات مع الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى في مجال النظام الاجتماعي لضمان تحقيق المسؤولية الاجتماعية التي ينبغي أن تقوم بها الجامعات وفاء لمجتمعاتها، وبذلك فإن الإسهام الفاعل لمؤسسات التعليم العالي في المجتمع العالمي وتحديات العولمة، يتوافق مع الغرض الرئيس لأنشطة هذه المؤسسات الهادفة إلى الإسهام في التنمية الشاملة للمجتمع، وبالتالي فإن تحديد أدوار فاعلة للجامعات في ظل منظور العولمة، والانسجام والتناغم في هذه الأنشطة مع مؤسسات المجتمع كافة، وتوافقها مع توقعات المجتمع، واستجابتها لمتطلباته القانونية والأخلاقية والقيمية والبيئية لم يعد أمرًا قابلاً للنقاش أو التقصير في أدائه (شاهين، ٢٠١٢ :٥).

وانطلاقاً من وظائف الجامعة وتفاعلاتها فإن المسؤولية المجتمعية لعضو هيئة التدريس ذات أبعاد ومضامين أخلاقية واجتماعية ووطنية وإنسانية، وتقتضي من كل واحد منهم القيام بواجباته على أكمل وجه في التدريس والبحث العلمي، وخدمة المجتمع المحلي وتنميته. فعند قيام عضو هيئة تدريس بوظيفته الأولى باحثاً فلا بد من أن يؤدي البحث العلمي دوراً أساسياً في حل مشكلات المجتمع وتلبية احتياجات أفراده وتطلعاتهم، أما إذا بقي البحث العلمي محصوراً في إطار الجامعة ويستخدم لغايات شخصية بحتة مثل الترقية، فإن عضو هيئة التدريس في هذه الأحوال يتحول من باحثون منتج للمعرفة العلمية ذات فائدة للمجتمع إلى مجرد موظف غريب عن المجتمع قاصر عن الاستجابة للتحديات التي تواجهه وعاجز عن إحداث أي إصلاح أو تغيير في الواقع. كما أن مشاركة المواطنين ولا سيما الفاعلون منهم مثل أعضاء مؤسسات المجتمع المدني في تحديد أولويات الدراسات والأبحاث تنطوي على عدد من المكاسب والإيجابيات للباحثين والمجتمع على حد سواء مثل: تعزيز قيم المشاركة، والتفاعل، والحوار، والإحساس بالمسؤولية، والشعور بالانتماء. ومن هنا فإن إشراك المواطنين في عملية البحث العلمي سوف يعمق شعورهم بالانتماء إلى المجتمع، ويجسد قيم المواطنة في الدولة. وكذلك لا بد من اطلاع المواطنين على نتائج الدراسات والأبحاث الأمر الذي يسهم في زيادة الوعي بنتائج الدراسات، وكذلك زيادة اهتمام المواطنين ومشاركتهم بمثل هذه الأبحاث والدراسات، والإقبال عليها بحماس (رحال، ٢٠١١ :٩).

وقد أشار رحال (٢٠١١) أنه يجب ألاّ يُغفل دور طلبة الجامعة في تحمّلهم للمسؤولية المجتمعية، إذ عليهم أن يفكروا فيما يحدث ، وفي أي شيء يقومون به ، وليس النظر فقط لاحتياجات المجتمع الفورية أو المستعجلة، وكذلك فهم الثقافات المختلفة وتعدد الثقافات، إذ يجب تشجيع هذا الأمر من خلال المواد الدراسيّة، وكذلك إضافة أبعاد دولية في هذه المواد، وجعل الطلبة على دراية حتى يصبحوا مواطنين فاعلين، كما أن إحدى الطرق للقيام بذلك هو تشجيع الطلبة على برامج التبادل الثقافي مع البلدان الأكثر تقدماً إذ يستطيعون من خلال ذلك الذهاب إلى تلك البلدان ومشاهدة الأمور بأنفسهم، وبالتالي يكونون مهيئين بشكل أفضل لخدمة المجتمع، وتوفير المساعدة للآخرين. كما يمكن أن يشارك طلبة الجامعات بعملية التنمية من خلال تطوعهم في المؤسسات الرسمية والأهلية، وتقديم المساعدات للمزارعين إلخ، والقيام بأعمال تطوعية احترافية (الطب والصيدلة، والتكنولوجيا، والتعليم...) كل ذلك يقع تحت بند المسؤولية المجتمعية للطلبة تجاه مجتمعهم (رحال، ٢٠١١ :٥).

وبناء على ما سبق يمكن تعريف المسؤولية المجتمعية بأنها نهج أخلاقي عقلاني لادارة الجامعة ، والذي يشمل الاثار التي يتركها هذا النهج على السياق الاجتماعي والانساني والاقتصادي والبيئي والثقافي ، وعلى دوره الفاعل في تعزيز تطور انساني مستدام للبشرية ، وهي استراتيجية تسعى من خلالها الجامعات القيام بدورها الفاعل في تحملها لمسؤولياتها المجتمعية من خلال برامجها الخدمية والاكاديمية ، ووحداتها واساتذتها وطلبتها بما يلبي احتياجات المجتمع ويحقق رفاهيته .

مجالات المسؤولية المجتمعية للجامعات:

تتعدد مجالات المسؤولية المجتمعية للمجتمع ومجالاته التي تتحمّلها الجامعات لمجتمعاتها بتعدد احتياجات المجتمع ومشكلاته ودرجة انغماس تلك الجامعات في العمل على تلبيتها، كما تتعدد مجالات المسؤولية المجتمعية بتعدد الجماعات التي توجه إليها الخدمات من جماعات مهنية ومدنية إلى جانب العاملين في مختلف الأنشطة التجارية، والصناعية والزراعية، وغيرها، كما أن بعض هذه الخدمات تقدمها الجامعات على مستوى المجتمع المحلي، وبعضها على المستوى الوطني. وقد لخّصها رحال (٢٠١١ :٧) في الآتي:

أولاً: الصحة العامة، وتشمل:

- المحافظة على نظافة البيئة، والقضاء على التلوث، والإقلال من الإضرار بالطبيعة.
- الإسهام في نشر الوعي الصحي بين أفراد المجتمع بمختلف طبقاته وشرائحه وبالطرق المختلفة.
- إنشاء مزيد من المراكز المتخصصة التي تعمل في تخصصات مختلفة منها: الرعاية الصحية، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة، ومكافحة التلوث.

ثانياً: الموروث الثقافي، يتمثّل في الآتي:

- قيام الجامعة بنشر الثقافة بأنواعها كافة للراغبين فيها والمحتاجين إليها من أبناء المجتمع بغض النظر عن

أعمالهم وأعمارهم، وبالتالي تمكنهم من حل مشكلاتهم والتكيف مع مجتمعهم، وتزيد من مقدرتهم على إحداث التنمية المنشودة، كما تقدم لطلبتها برامج ثقافية ترفع مستواهم الثقافي، وتربطهم ببيئتهم ومجتمعهم.

- إقامة المعارض سواء أكانت ثقافية أم تراثية داخل الجامعة وخارجها.

ثالثـــا: أنشـــطة المراكـــز التعليميـــة والبحثيـــة والاستشارية، ومنها:

- **تقديم الاستشارات:** هي نشاطات أو خدمات اعتيادية يقدمها أعضاء هيئة التدريس، كل في مجال اختصاصه لمؤسسات المجتمع الحكومية والأهلية، وكذلك لأفراد المجتمع الذين يشعرون بالحاجة إلى مثل هذه الخدمات.
- **إجراء البحوث التطبيقية والخدمات الميدانية** :ويتمثّل ذلك في إعداد البحوث التطبيقية التي تقوم على تطبيق نتائج البحوث الأساسية واستثمارها وتطويعها بهدف خدمة الإنسان ورفاهيته، وحل مشكلات المجتمع المحلي في مجال الإنتاج والخدمات والمشكلات الاجتماعية.
- **تفعيل مراكز تعليم اللغات بالجامعات**: من خلال تقديم الخدمات التعليمية سواء لطلبة التوجيهي أو للموظفين أو للراغبين أو للطلبة أنفسهم.
- **استدامة التعليم:** يلقى مفهوم استدامة التعليم قبولا واسعاً في أغلب دول العالم وثقافاته المتعددة بوصفه من المجالات المهمة بالنسبة للمجتمع، نظراً لما يمكن أن يقوم به في حل كثير من القضايا والمشكلات، ولما كان تقدم أي مجتمع رهناً بما يحصل عليه أفراده من تعليم، فإن الاهتمام باستدامة التعليم، وتوفير فرص الاستفادة من برامجه أمام جميع أفراد المجتمع يعد شرطاً أساسياً من شروط بقاء المجتمعات واستمرارها، والحفاظ على تقدمها الاجتماعي والاقتصادي.

رابعا: المنشآت الجامعية: تحتوي الجامعة على عدد من المنشآت التي يمكن أن تقدم خدماتها للمجتمع، ومنها:

- المستشفيات الجامعية وما يتبعها من عيادات ومراكز طبية.
- المكتبات الجامعية وفروعها فهي مصدر رئيس ومهم للمعلومات في مختلف الميادين والحقول للطلبة والأساتذة بالجامعة، وكذلك الباحثين والدارسين والمطالعين من أفراد المجتمع المحلي.
- المنشآت الرياضية، هناك على الأقل ملعب رياضي، يحتوي على ملاعب وصالات ألعاب، إذ يمكن أن تشجع الجامعة أهالي الراغبين من أبناء المجتمع لاستخدامها خلال العطلات الصيفية، أو المواسم الرياضية.
- المتاحف والمختبرات التي تخدم أغراضها التعليمية والبحثية إلا أن لها دوراً كبيراً في مجال الخدمة العامة.

مما سبق يمكن القول بأن المسؤولية المجتمعية للجامعات تكمن في ربط التعليم الجامعي باحتياجات المجتمع التعليمية والثقافية والمهنية والتنموية، وربط التعليم الجامعي بواقع المجتمع المختلفة وقضاياه. وتنويع برامج خدمة المجتمع (محاضرات، ومؤتمرات، وندوات، وورش عمل). والاستجابة بكفاية وفعالية لمتطلبات التنمية الشاملة في الوطن وتوفير المتعلمين المدربين كمًا وكيفًا. وتوفير برامج الرعاية الطلابية المتكاملة التي تشمل الرعاية الاجتماعية والنفسية والإرشادية والثقافية وتطوير المناهج وطرائق التدريس التي تضمن تخريج أجيال مسلحة بعلوم المستقبل، ومتقنة لتقنيات العصر، ومقتدرة على الإنتاج بمعدلات عالية، وتوظيف التعليم الجامعي لتلبية احتياجات الفرد والمجتمع الآنيّة والمستقبلية وتنويع البرامج والنشاطات والتخصصات التي تطرحها الجامعة لتواكب روح العصر، ومساعدة أفراد المجتمع على استيعاب المستجدات في مجالاتهم المختلفة.

الاجابة عن السؤال الثاني : ما ابعاد المسؤولية المجتمعية للجامعات ؟

تنطلق المسؤولية المجتمعية بشكل عام وللجامعات بشكل خاص من ثلاثة أبعاد رئيسة هي (بخيت، ٢٠٠٩؛ الحموري، ٢٠٠٩؛ عبد اللطيف، ٢٠١٠ ؛ عواد، ٢٠١٠ ؛ بني سلامة، ٢٠١١ ؛ شاهين، ٢٠١٢؛ شقوارة، ٢٠١٢:a):

أولاً: البعد الاقتصاد : البُعد الاقتصادي للمسؤولية المجتمعية لا يشير إلى الربح جانباً من جوانب الأعمال التجارية، إنما يشير إلى الالتزام بممارسات أخلاقية داخل المؤسسات مثل الحوكمة المؤسسية، ومنع الرشوة والفساد، وحماية حقوق المستهلك، والاستثمار الأخلاقي. وضمن هذا السياق فعلى الجامعات أن تقوم بتبنّي مبادئ المساءلة والشفافية والسلوك الأخلاقي وتطبيقها، واحترام مصالح الأطراف المعنية، واحترام سيادة القانون في اتخاذ القرارات وتنفيذها وتطوير دليل للحوكمة المؤسسية خاص بها، ويشمل هذا البُعد الآتي:

١. دعم أنشطة لجان حماية المستهلك والالتزام بالقواعد القانونية النافذة في ممارسة العمليات الاقتصادية.
٢. الاهتمام بالفئات الأقل حظاً من خلال التعامل معهم وفق مبدأ تكافؤ الفرص ، ودعم الأنشطة

الاقتصادية الخاصة بفئات المجتمع الأقل حظاً وتلبية احتياجاتهم.

٣. دعم المشروعات المجتمعية الإنتاجية وتبنّي مفهوم التنمية المستدامة في أعمال الجامعة جميعها.
٤. استحداث تخصصات جديدة لمواكبة المستجدات العلمية لتلبية احتياجات المجتمع ، ومتابعة الخريجين لإيجاد وظائف لهم.

ثانياً :البعد الاجتماعي : لقد كان يُنظر للمسؤولية المجتمعية على أنها عقد بين الجامعة والمجتمع، تلتزم بموجبه الجامعة بإرضاء المجتمع وتحقيق ما يتفق مع الصالح العام ولكن الوصول إلى تشخيص متكامل للمسؤولية المجتمعية للجامعات في حقيقة الأمر ليس بالعملية السهلة. ويرجع هذا بالأساس إلى أمرين: الأول يتمثل بوجود عدد كبير من أصحاب المصالح الذين تتعدد أهدافهم وتتباين بل وتتناقض، والثاني وجود فجوة بين ما يتوقعه المجتمع من الجامعات وبين ما هو مقدّم بشكل حقيقي.

لا بد للجامعة من أن تسهم في تحقيق رفاهية المجتمع الذي تعمل فيه وتحسّن شؤون العاملين فيها وترعاهم بما ينعكس إيجاباً على زيادة إنتاجيتهم وتنمية مقدراتهم الفنية، وتوفير الأمن المهني والوظيفي والرعاية الصحية والمجتمعية لهم، ويُعدّ النمط الإداري المنفتح الذي تعمل به الجامعة حاسماً إذ عدّ سلوكها الاجتماعي تأثيراً يتجاوز حدود الجامعة نفسها، ويشمل هذا البُعد الآتي:

١. احترام القواعد القانونية النافذة واحترام الثقافات المختلفة السائدة في المجتمع. وتعزيز القيم الأخلاقية.
٢. دعم الأنشطة المجتمعية بمختلف أشكالها وتبنّي التكافل الاجتماعي .
٣. تنفيذ برامج عمل تطوّعية لخدمة المجتمع المحلي وبحسب الاحتياجات وتقديم الهبات الخيرية للقطاعات المختلفة في المجتمع المحلي.
٤. تبنّي المبادرات المختلفة ذات المردود المجتمعي ، ورفع درجة الوعي العام في مشروعات التنمية الشاملة بمستوياتها المختلفة وتأهيل أعضاء المجتمع المحلي وتدريبهم.
٥. نشر ثقافة المسؤولية المجتمعية عند الطلبة وتدريب المتطوعين القائمين على المسؤولية المجتمعية في الجامعة.
٦. دعم البنية التحتية في المناطق المجاورة للجامعة والإسهام في حل مشكلة البطالة من خلال استحداث برامج تشغيلية.
٧. دعم المراكز العلمية البحثية و دعم الأندية الترفيهية.
٨. المشاركة في برامج حماية الأسرة ودعم برامج رعاية الطفولة والمسنين.

ثالثاً: البعد البيئي : لا بدّ للجامعات أن تراعي الآثار البيئية المترتبة على عملياتها ومنتجاتها والقضاء على الانبعاثات السامة والنفايات، وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة والإنتاجية من الموارد المتاحة وتقليل الممارسات التي قد تؤثر سلبا في تمتع البلاد والأجيال القادمة بهذه الموارد، وعلى المؤسسة أن تعي جميع الجوانب البيئية المباشرة وغير المباشرة ذات الصلة في تأدية نشاطاتها، وتقديم خدماتها وتصنيع منتجاتها، كما وعليها استخدام معايير معينة لمعرفة تلك الجوانب البيئية ذات الأثر المتميز، لتتمكن بالتالي من التحسين الفعَّال لأدائها البيئي .ومن الواجب على تلك المعايير المحددة من قبل المؤسسة نفسها أن تكون شاملة، مُثبَّتة ممكن إثباتها وموثقة ومعمول بها.

وبعامة، فإن المسؤولية المجتمعية تُعدّ التزاماً على الجامعة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك عن طريق الإسهام في مجموعة كبيرة من الأنشطة المجتمعية مثل: (محاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية، ومكافحة التلوث، وتهيئة فرص عمل، وتلبية احتياجات المجتمع ومستجداته)، ويشمل هذا البُعد الآتي:

١. إجراء دراسات ميدانية حول أسباب التلوث البيئي ، و نشر الوعي الصحي بين فئات المجتمع و رعاية حملات مكافحة االتدخين، وحملات مكافحة التلوث البيئي بأشكاله المختلفة.
٢. عقد ندوات مختلفة حول أهمية المحافظة على البيئة من التلوث والالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات المحلية الخاصة بالبيئة.
٣. الشفافية في نشر الأنظمة والقوانين العالمية والدولية ذات العلاقة بالبيئة وطرق المحافظة عليها.
٤. إجراء دراسات خاصة بتدوير النفايات بأشكالها المختلفة.

الإجابة عن السؤال الرابع : ما آليات تطبيق المسؤولية المجتمعية في الجامعات ؟

يمكن تطبيق المسؤولية المجتمعية في الجامعات من خلال الآتي (شقوارة، a:٢٠١٢ :٥٤-٥٦):

- تضمين المسؤولية المجتمعية في الخطة الاستراتيجية للجامعة وتحديد مجالات التدخل بحسب ثلاثة أبعاد هي: البعد الاجتماعي، والبعد الاقتصادي، والبعد البيئي وأن تكون الجامعة بيت خبرة في مجال المسؤولية المجتمعية.
- طرح مساقات إجبارية في الجامعات تُعنى بالمسؤولية المجتمعية بحيث تتضمن الإحاطة الشاملة بهذا الموضوع من زاويتين؛ الأولى نظرية، والأخرى تطبيقية ميدانية. وتحديد وزن المساق المقترح بثلاث ساعات، وتخصص ساعة

منها للبعد النظري، وساعتان للبعد التطبيقي، ويعد النجاح في الامتحان النظري أساساً لتحقيق الجانب العملي. ويجب أن لا تقل علامة النجاح في الامتحان النظري عن (٦٥%).

- تعيين منسق لمقرر المسؤولية المجتمعية لتغطية البعد النظري ومتابعة العمل والأنشطة الميدانية للطلبة، التي يجب أن توثق ضمن قاعدة بيانات تسهل التعامل في الأوضاع والفصول المختلفة، كما تصدر دليلاً بالأنشطة التي يمكن استبدالها بالخدمة المجتمعية . وإنشاء وحدات/دوائر تكون مهمتها تأكيد التزام الجامعة بالمسؤولية المجتمعية وتكون هي أدوات الربط مع المجتمع المحلي وتقصّي احتياجاته.و الإسهام في وضع البرامج الخاصة لرعاية ذوي الحاجات الخاصة.
- إدراج مفهوم المسؤولية المجتمعية ومبادئها وابعادها في المناهج الدراسية مع التركيز على قيم الإيثار والعمل التطوعي والانخراط في قضايا المجتمع. تخصيص ميزانيات محددة وبشكل منتظم لدعم أنشطة هذه الوحدات أو الدوائر وإعطائها الاستقلالية لدعم برامجها المجتمعية.
- إجراء الدراسات والأبحاث المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية لتحديد نقاط الضعف والعمل على تلافيها وتعزيز نقاط القوة الكامنة في السياسات الخاصة بذلك.
- نشر ثقافة المسؤولية المجتمعية للمؤسسات بعامة وللجامعات بخاصة عند مختلف شرائح العاملين فيها سواء عبر تدريب منظم أو عبر البرامج والفعاليات والأنشطة غير المنهجية، ولعل في إصدار نشرات وتخصيص موقع إلكتروني في ذلك ضرورة قصوى.
- تعميق ممارسات المسؤولية المجتمعية في الحياة المهنية لما لها من آثار مباشرة على مختلف الجوانب الاخرى، وبخاصة الإداريّة منها . من خلال تشكيل فرق عمل مكلّفة بتحقيق المسؤولية المجتمعية على نطاق الجامعة وتعميم فكرتها على مختلف المؤسسات وبخاصة الجامعات منها وبالتعاون مع شركاء آخرين.
- تحديد إطار عام لمدى إسهام العاملين في تحقيق المسؤولية المجتمعية من خلال تطوّعهم لأيام عمل في المؤسسات الأخرى أو القيام بمهمات وأنشطة معيّنة تكرّس هذا الجانب وتذوتهم فيه.
- تعزيز دور الجامعة في خدمة المجتمع المحلي من خلال عقد دورات تدريبية متخصصة في مجالات منوعة ضمن أولويات احتياجات المجتمع في مجالات التخطيط والتنفيذ والتقويم. من خلال عقد المؤتمرات وورش العمل والندوات واللقاءات الداعمة للمجتمع المحلي ومناصرة قضاياه في مختلف المجالات وعلى كافة الأصعدة، مثل محاربة العنف الأسري، وحقوق المرأة وحقوق العمال، والثقافة القانونية، والمواطنة.
- الإسهام في تكوين الاتجاه العام السائد لدى المواطنين من حيث المحافظة على تراثهم الخالد بكافة أشكاله وألوانه وإبداء الاهتمام أيضا بضرورة المحافظة على الكنوز الأثرية التي خلّدها التاريخ.
- توفير مؤشر دقيق يتعلق بمعايير واضحة تحدد نتائجها برامج الجامعات للمسؤولية المجتمعية.
- أن تبدأ الجامعات بتبنّي مفهوم التنمية المستدامة في جميع أعمالها. وتعزيز المسؤولية المجتمعية للجامعات من خلال بناء كوادر متخصصة بذلك.

وتأسيساً على ما سبق فقد تم التوصل إلى أساليب تفعيل خدمة المجتمع ومنها:

- المشاركة في مجالس حوكمة الجامعات لزيادة الروابط بين الجامعات والمجتمع.
- ارتباط الجامعات بما يجري حولها، وذلك من خلال انغماسها في تعليم الكبار وتقديم الاستشارات الفنيّة، والإسهام في الخدمات الصحية، وفي إجراء التجارب والتدريب وتخريج معلمي التعليم قبل الجامعي.

وتأسيساً على ما سبق ومن خلال الاجابة عن الاسئلة السابقة ، ومن خلال مراجعة الدراسات وتحليلها التي قام بها كل من: البسيوني (٢٠١٠)؛ وعبد اللطيف (٢٠١٠)؛ وعواد (٢٠١٠)؛ وشابلو وآخرون (Chapleo, et al.,2011)؛ ومهيران وآخرون (Mehran, et al.,2011)؛ ورينفو وآخرون (Renfu, et al.,2011)؛ و شقوارة (2012:a) يمكن استخلاص الآتي:

- تُعد الجامعة ركيزة أساسية في العمل على ترسيخ مبادئ المسؤولية المجتمعية ومفاهيمها القائمة على تبادل الأدوار والإسهام في التنمية الشاملة، وهي ممثل حقيقي للمؤسسات التعليمية؛ لأنها تمثل مجتمع العلم، وتُعدّ الجامعة في الفكر الاجتماعي والتربوي الحديث قلب المجتمع ومركزه النشط، وهما يعملان معاً من خلال التنسيق لإنجاز الأهداف جميعها، مثل إثراء بيئة التعلم التي تعمل على مشاركة المجتمع بوصفه مصدراً للتعليم ومادة للتعلم، وتحقيق التنسيق لدعم شبكة أدوار التعلم وتفعيلها، وتوحيد الجهود بين الجامعة والمجتمع؛ وذلك لتقديم الدعم بأنواعه كافة؛ المادي، والنفسي والاجتماعي للطلبة، ليسيروا ويعملوا بصورة أكثر فعالية في بيئات التعلم وفي المجتمع.
- هناك علاقات تفاعل وتأثير بين الجامعة بوصفها مؤسسة تعليمية تعلمية تسعى إلى تحقيق رؤيتها ورسالتها وأهدافها والمجتمع بوصفه شريكاً في التنمية المستدامة، وتؤثر الجامعة في المجتمع المحلي إذ توجد هناك مجالات عديدة لهذا التأثير، وأنشطة كثيرة يمكن أن تقوم بها الجامعة في مجال

حماية البيئة المحلية والحفاظ على عناصرها، فهي تعد وسيطاً اجتماعياً يشكل بيئة أو مجتمعاً أنموذجياً، وتملك من الإمكانيات ما يمكن أن يعمل على خدمة المجتمع المحلي وتنميته؛ اذ يمكن أن تكون الجامعة مركز إشعاع ثقافي للبيئة يرفع مستوى الوعي الاجتماعي والثقافي داخل البيئة ويعززه.

- ليكون العمل مؤسسياً مبنياً على قواعد ثابتة ومخطط لها لا بد من الاستعانة بمقدرات المجتمع المحلي وعناصره الفاعلة؛ إذ يُعدّ المجتمع المحلي وسطاً اجتماعياً تعيش فيه الجامعة، وهو يؤثر سلباً أو إيجاباً في الجامعة بالمعلومات والبيانات التي تفيد الجامعة في أداء أعمالها.
- من خلال العمل على ترسيخ مبادئ المسؤولية المجتمعية وتفعيلها تظهر العديد من المعوقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يمكن أن تعيق قنوات الاتصال والتواصل بين الجامعة والمجتمع المحلي، مثل: سوء الإدارة وضعف فعالية التنظيم والتخطيط سواء من جانب الجامعة أو من جانب مؤسسات المجتمع المحلي، وضعف توافر وسائل الإعلام والتعريف بأنشطة الجامعة وفعالياتها، وانخفاض الوعي بدور الجامعة، وضعف إدراك أهمية المشاركة وتبادل الخبرات بين المؤسسات التعليمية والبيئيّة المجتمعية، وانخفاض الوعي بدور مؤسسات القطاعين العام والخاص وما تقوم به من أنشطة، وعدم إدراك واقع العمل التشاركي سواءً أكان ذلك من جانب الجامعة ام من جانب المجتمع نفسه، فضلاً عن قيام الجامعة بوصفها مركز إشعاع ثقافي بالعمل على رفع مستوى وعي الناس بأهمية المشاركة في الأنشطة المختلفة سواء داخل الجامعة أو خارجها، وأن تخفف الجامعة ومؤسسات المجتمع المحلي من التعقيدات الإدارية والبيروقراطية، وتعمل على تذليل العقبات التي تواجه علاقات التفاعل والاتصال بين الجامعة والمجتمع المحلي وإزالتها، وعقد الندوات واللقاءات الثقافية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المحلي.
- إن الجهود المنفردة في أداء الجامعات وضعف الالتفاف إلى أهمية الشراكة في الأداء قد أصبح مسألة غير مقبولة في ظل تعاظم الأخطار التي تهدد استقرار المجتمع وديمومة نشاطاته، وما يترتب على الجامعات أخلاقياً من توفير بيئة آمنة وموارد مستدامة مرتكزة على مبادئ حقوق الإنسان المقرة عالمياً تقتضي المشاركة الفعالة، وتوجيه رؤوس الأموال وطاقات الموارد وقد كانت الجامعات وما تزال منبراً للحضارة في المجتمعات كافة، لذلك أصبح لزاماً على إدارتها أن تسعى إلى تعميق ممارسات الإحساس بالمسؤولية المجتمعية وتحفيز العاملين لتحويلها من مجرد فكر إلى سلوك ممارسة المسؤولية المجتمعية في نفوس العاملين والطلبة، لتسهم هي الأخرى بنصيب الأسد إزاء هذا الهم التنموي التشاركي العام الذي يؤمل أن يطال أثره وتأثيره مختلف مناحي الحياة، في المجتمعات كافة.
- يجب أن تؤطر المسؤولية المجتمعية للجامعات ضمن تصرفات المواطنين وعقولهم وينبغي أن تنم عن فهم وإدراك متكاملَيْن مما يجعلها قابلة للتكرار والتجديد والتحسين والتطوير، إنها المسؤولية التي تحاكي الواقع بكل مكوناته، وتشعر الأفراد بحسن انتمائهم لأوطانهم فالمواطنة حق وواجب ومحصول يجنيه الفرد في ظل المجتمع، بحكم أن المجتمع هو البوتقة التي تتفاعل فيها كل المدخلات حتى يتحول إلى مظلة وارفة يتفيأ ظلالها المواطنون من مختلف الطبقات والأطر والبيئات والثقافات.

اجراءات الدراسة الخاصة بالاجابة عن السؤال الرابع : ما درجة تطبيق الجامعات الأردنية الخاصة للمسؤولية المجتمعية من وجهة نظر قادة المجتمع المحلي ؟

للاجابة عن هذا السؤال تم حصر **مجتمع الدراسة** الذي تكوّن من الأشخاص الذين يتّصفون بالقيادة المجتمعيّة من متقاعدين أو عاملين، وهم المحافظون، والمتصرّفون والنوّاب، ورؤساء البلديات، ورؤساء المجالس المحليّة، ورؤساء الجمعيات الخيريّة، والجمعيات النسائيّة، ورؤساء الأحزاب السياسيّة، والصحفيّون، والكتّاب، وهيئة شباب كلّنا الأردن، ومبادرة مدرستي، ومؤسّسة نهر الأردن، ومديرو دوائر التربية والتعليم، ومديرو المدارس ومديراتها، ومديرو دوائر الخدمة الاجتماعيّة، ورؤساء النوادي والمراكز الشبابيّة، ومؤسسة المتقاعدين العسكريّين، والمراكز الإسلاميّة، ومتخرجو الجامعات، ومديرو المراكز الصحيّة، وأصحاب المصانع المحليين. والذين ينشطون في البيئة المحليّة المتّصلة بالجامعات الخاصّة وقد بلغ عددهم (240) موزّعين على أربع محافظات وهي عمّان، وجرش، وإربد، والزرقاء وقد تم تصنيف هؤلاء القادة في خمسة مجالات رئيسة حسب العمل السابق أو الحالي والجدول (١) يوضّح ذلك.

الجدول (١)
تصنيف قادة المجتمع المحلي حسب مجالات عملهم السابقة أو الحاليّة

ت	مجال القيادة	العدد
١.	المستثمرون	١٤
٢.	الصحفيون (الإعلاميون)	١٦
٣.	القيادات الحكوميّة (متصرف، محافظ، نائب، المتقاعدون، البلديات، مؤسسة المتقاعدين العسكريين، المجالس، مديرو المدارس ومديرو التربية والتعليم، والمراكز الصحية).	٣٠

٤.	أعضاء النقابات والمؤسسات الاجتماعية (الجمعيات الخيرية والنسائية، هيئة شباب كلنا الأردن، مبادرة مدرستي، مديرو دوائر الخدمة الاجتماعية، النوادي والمراكز الشبابية، المراكز الإسلامية).	١٤٠
٥.	أعضاء الأحزاب السياسية والناشطون السياسيون.	٤٠
المجموع		**٢٤٠**

عيّنة الدراسة : تم أخذ الموافقة الشخصيّة من (٤٠) قائداً على الاشتراك في هذه الدراسة ، من قادة المجتمع المحلّي والبالغ عددهم (٢٤٠) قائداً . وابدوا استعدادهم لرفد الدراسة بالمعلومات المطلوبة وبكل شفافية. والجدول (2) يبيّن ذلك.

الجدول (2)

المتغيّرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة من قادة المجتمع المحلي

الذين تمت مقابلتهم وأجابوا عن الأسئلة

ت	مجال القيادة	العدد	النسبة المئوية (%)
١.	المستثمرون.	٣	%٧,٥
٢.	الصحفيون / الإعلاميون والكتّاب.	٥	%١٢,٥
٣.	القيادات الحكومية (من وزراء، ومديرين إلخ).	٦	%١٥
٤.	أعضاء النقابات، والمؤسسات الإجتماعيّة.	٢٠	%٥٠
٥.	أعضاء الأحزاب السياسية والناشطون السياسيون.	٦	%١٥
المجموع		**٤٠**	**%١٠٠**

يبيّن الجدول (٢) المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة من قادة المجتمع المحلي أن (٧,٥%) من أفراد عينة الدراسة هم من المستثمرين، وأن (١٢,٥%) هم من الصحفيين والإعلاميين، وأن (١٥%) هم ممن يشغلون مناصب حكومية سابقة وحالية، وأن (٥٠%) هم من النقابات العمالية والمؤسسات الاجتماعية، وأن (١٥%) من أفراد عيّنة الدراسة هم من المنتمين إلى أحزاب سياسية وناشطين سياسيين.

أداة الدراسة :

تكونت اداة الدراسة من قائمة أسئلة للمقابلة المباشرة بهدف قياس مدى تحمّل الجامعات للمسؤولية المجتمعيّة، لذا تم وضع قائمة أسئلة للمقابلة الخاصّة بقادة المجتمع المحلّي وذلك باتّباع الخطوات الآتية:

١. القيام بدراسة استطلاعيّة لقادة المجتمع المحلّي في مجال الخدمات المجتمعيّة ،تم اختيار عشرة من منهم ومن مجتمع الدراسة ومن غير عينتها ، وطلب منهم الاجابة عن الآتي:
- ما أبعاد المسؤوليّة المجتمعيّة الواجب على القادة الإداريّين في الجامعات الاردنية الخاصة تحمّلها؟
- ضع مجموعة من الأسئلة الفرعيّة على كل بُعد من أبعاد المسؤوليّة المجتمعيّة.

٢. جمعت الاستجابات، وأعيدت صياغتها على شكل أبعاد للمسؤوليّة المجتمعيّة، وقد انبثق عن كل بُعد مجموعة من الأسئلة الفرعيّة، وتمّ توزيعها على عدد من المحكّمين المهتمّين بالمسؤوليّة المجتمعيّة وذلك لإبداء الرأي حول الآتي:
- مدى انتماء كل سؤال فرعي للبُعد الذي اندرج تحته.
- مدى توافق كل بُعد مع واقع تطبيق المسؤوليّة المجتمعيّة.
- سلامة الأسئلة الفرعيّة اللّغويّة ووضوح معناها.
- إبداء أيّة ملاحظات يرونها مناسبة.

٣. جمعت ملاحظات المحكّمين، وتم إجراء التعديلات المقترحة، وبلغت نسبة الاتّفاق بين المحكّمين (٩٥%) وعدّت هذه النسبة كافية لأغراض البحث العلمي، وبذلك تشكّلت قائمة أسئلة المقابلة لقادة المجتمع المحلّي التي تكوّنت من ثلاثة أبعاد ضمّ كل بُعد مجموعة من الأسئلة التي تُطرح في المقابلة، إذ شكّل البُعد الاجتماعي البُعد الأوّل في هذه القائمة وقد ضمّ ستة أسئلة (٦-١)، تمحورت حول مجالات البُعد الاجتماعي. أما البُعد الثاني فهو البُعد البيئي فقد تكوّن من ستة أسئلة (٧-١٢) تمحورت حول مجالات البُعد البيئي، في حين شكّل البُعد الاقتصادي البُعد الثالث وقد ضمّ ستة أسئلة (١٣-١٨)، ملحق (١).

٤. وبعد استشارة المحكمين وموافقتهم، صنفت درجات تحمّل المسؤولية من وجهة نظر قادة المجتمع المحلي، ومن خلال إجابتهم عن أسئلة المقابلة الشخصية في فئات حسب التكرارات على أن يكون طول الفئة ١٥ وبناءً على ذلك تم تصنيف واقع الممارسة من وجهة نظرهم ضمن الفئات الآتية:

من ٨٥-١٠٠ مرتفع جداً؛ من ٧٠-٨٤ مرتفع؛ من ٥٥-٦٩ متوسط؛ من ٤٠-٥٤ منخفض؛ من ٢٥-٣٩ منخفض جداً.

٥. عُرضت قائمة أسئلة المقابلة مرّة أخرى على المحكّمين، وطُلب إليهم وضع مجموعة من الفقرات على كل بُعد من أبعاد المسؤوليّة المجتمعيّة، على أن تنبثق تلك الفقرات من الأسئلة الفرعيّة المندرجة تحت كل بُعد من أبعاد المسؤوليّة المجتمعيّة، وإضافة فقرات جديدة.

ثبات قائمة اسئلة المسؤولية المجتمعيّة:

استخدم الباحثون معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لاختبار مدى الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة، والجدول (٣) يبيّن نتائج ثبات الاستبانة لأبعاد المسؤولية المجتمعيّة من وجهة نظر قادة المجتمع المحلّي.

الجدول (٣)

معامل ثبات الاتساق الداخلي لأبعاد المسؤولية المجتمعيّة من وجهة نظر قادة المجتمع المحلّي باستخدام معادلة كرونباخ ألفا

ت	البعد	عدد الفقرات	قيمة (α) ألفا
١	الاجتماعي	١٥	٠,٨٨٧
٢	البيئي	١٢	٠,٨٦٨
٣	الاقتصادي	١٣	٠,٨٨٠
الاستبانة ككل		٤٠	٠,٩٤٨

يتبيّن من الجدول (٣) أن قيمة ألفا (α) تراوحت بين (٠,٨٦٨) للبعد الثاني (البيئي)، و (٠,٨٨٧) للبعد الأول (الاجتماعي)، وتدل مؤشّرات كرونباخ ألفا على تمتّع أدة الدراسة بصورة عامة بمعامل ثبات عال (٠,٩٤٨) وبمقدرتها على تحقيق أغراض الدراسة وفقاً للسكران (Sekaran, 2007).

الإجراءات الخاصّة بقادة المجتمع المحلّي الذين تمّت معهم المقابلات الشخصية، ، وقد شملت الآتي:

١. تم تحديد قادة المجتمع المحلي الذين يتمعون بخدمات وأنشطة مجتمعيّة متميّزة سواء منهم الذين على رأس عملهم أو من المتقاعدين، إذ بلغ إجمالي العدد (٢٤٠) قائداً، وهم في مجموعهم شكّلوا مجتمع الدراسة
٢. تم التواصل مع (٤٠) قائداً من قادة المجتمع المحلّي ومن مجتمع الدراسة والذين ابدو الرغبة في الاشتراك في الدراسة ، والجدول (٢) يوضّح أعدادهم، بهدف إجراء مقابلات وافقوا عليها مسبقاً، وحدّدوا المواعيد المناسبة للالتقاء بهم، وكذلك المكان وحدّدت مدّة المقابلة بخمسين دقيقة. إذ تمّت مقابلتهم وطرحت عليهم الأسئلة الواردة في قائمة أسئلة قادة المجتمع المحلّي، ثمّ فرّغت الإجابات واستخدمت التكرارات والنسب المئوية، ودرجة الممارسة في التحليلات الإحصائية لاستجابات أفراد عينة الدراسة.
٣. تم إدخال البيانات الواردة في الاستبانات إلى ذاكرة الحاسوب، وتم تحليلها إحصائياً بحسب أسئلة الدراسة وفرضياتها بعد اختيار الإحصائي المناسب وذلك باستخدام الحقيبة الإحصائيّة للعلوم الاجتماعيّة (SPSS).

الاجابة عن السؤال الخامس :ما درجة تطبيق الجامعات الأردنية الخاصة للمسؤولية المجتمعية من وجهة نظر قادة المجتمع المحلي ؟

للإجابة عن هذا السؤال تم إعداد قائمة من أسئلة المقابلة الشخصية ملحق(١) بهدف جمع البيانات، ولوصف درجة تطبيق الجامعات الأردنيّة الخاصة لأبعاد المسؤولية المجتمعيّة بعامّة، ولكل بُعد بخاصّة ومن وجهة نظر قادة المجتمع المحلّي الذين تمّت مقابلتهم، تم استخدام التكرارات، والنسب المئويّة للاتفاق بين المستجيبين، ودرجة التحمّل والجدول (٤) يوضّح ذلك.

يتبيّن من الجدول (٤) أن نسبة الاتفاق بين استجابات جميع أفراد قادة المجتمع المحلي على قائمة أسئلة المقابلة كانت (٦٦,٢٨) وبدرجة متوسطة، أما على مستوى الأبعاد، فقد احتل البعد الاجتماعي الرتبة الأولى للاستجابات، إذ بلغت النسبة المئوية للاتفاق (٧٤,٢%) وهي مرتفعة، في حين جاء في الرتبة الثانية البعد البيئي ، وقد كانت نسبة الاتفاق بين استجابات قادة المجتمع المحلي على قائمة الأسئلة (٦٣,٣٣%) وبدرجة متوسّطة ، أما البعد الاقتصادي فقد جاء في الرتبة الثالثة وبنسبة مئوية (٦٦,٢٨%) ودرجته متوسطة .

أما على مستوى مجالات الخدمات المجتمعية التي تقدّمها الجامعات للمجتمع المحلي من وجهة نظر قادة المجتمع المحلي، والتي وردت في قائمة الأسئلة ملحق (١) ، فكانت نسبة الاتفاق ودرجتها على النحو الآتي:

- في مجال البعد الاجتماعي، تراوحت نسبة الاتفاق بين (٦٢% و ٩٠%) أي بين درجة متوسط ومرتفع جداً، وحصل السؤال الرابع ما جوانب مشاركة الجامعات للمجتمع المحلّي في مجال المحاضرات والمؤتمرات والندوات؟ على أعلى نسبة اتفاق (٩٠%) واحتل المركز الأول. في حين حصل السؤال الثاني ما البرامج التطوّعية التي تقدّمها الجامعات للمجتمع المحلّي؟ على نسبة اتفاق (٨٧,٥%) واحتل المركز الثاني، أما أقل نسبة للاتفاق فكانت من نصيب السؤال السادس ما الخدمات التي تقدّمها الجامعات للأُسر الأقل حظّاً (الأسر المستورة)؟ إذ بلغت نسبة الاتفاق (٦٢%) وبدرجة متوسطة، والسؤال الثالث ما الدورات التي تعقدها الجامعات للمجتمع المحلّي؟ حصل على نسبة (٦٥%)، والسؤال الأول ما أشكال المساعدات التي تقدّمها الجامعات للمجتمع المحلّي؟ حصل على (٦٧,٥%) وبدرجة متوسطة.
- أما البُعد البيئي، فقد تراوحت نسبة الاتفاق بين (٥٠% و ٧٥%) أي بين منخفض ومرتفع، إذ حصل السؤال السابع ما الأنشطة التي تقدّمها الجامعات للمجتمع المحلّي في مجال المحافظة على البيئة؟ على نسبة مرتفعة (٧٥%)، في حين حصل السؤال الثاني ما البرامج التطوّعية التي تقدّمها الجامعات للمجتمع المحلّي على نسبة منخفضة (٥٠%). أما بقية الأسئلة فقد حصلت على نسبة اتفاق متوسطة تراوحت ما بين (٥٧,٥% و ٧٠%).
- في حين تراوحت نسبة الاتفاق على الإجابات عن أسئلة القائمة الخاصة بالبُعد الاقتصادي بين (٤٧,٥% و ٧٥%) أي بين منخفض ومرتفع ، إذ حصل السؤال الثامن عشر هل تقدّم الجامعات منحاً دراسيّة أو خصومات للطلبة المتفوّقين والمحتاجين؟ على أعلى نسبة مرتفعة بلغت (٧٥%)، في حين حصل السؤال السادس عشر هل تقوم الجامعات بدراسات خاصّة لتقصّي احتياجات المجتمع والعمل على تلبيتها؟ على أدنى نسبة اتفاق لجميع الأسئلة بلغت (٤٧,٥%) وكانت درجة الاتفاق منخفضة، وتراوحت نسبة الاتفاق على بقية أسئلة البُعد بين (٥٠%) درجة اتفاق منخفضة، و(٥٥%) درجة اتفاق متوسطة.

مناقشة نتائج الاجابة عن السؤال الخامس والتوصيات:

أما بالنسبة لمناقشة النتائج التي جمعت بياناتها من قادة المجتمع المحلي، فقد أظهرت النتائج التي تم التوصل إليها من خلال المقابلة الشخصية مع (40) قائداً من قادة المجتمع المحلي أن نسبة الاتفاق بين استجابات قادة المجتمع المحلي على قائمة أسئلة المقابلة الشخصية كانت (66.28) وبدرجة متوسطة، وقد تعزى هذه النتيجة إلى:

- إن الجامعات تحاول إحداث التوازن العادل بين مطالبها ومطالب المجتمع المحلي بوجه عام، وأن تكون الجامعات هي رائدة الإصلاح والتنمية والتبصير. ومن خلال تلك الأطر، لا بد من توضيح المسؤولية المجتمعية، لأن المسؤولية بهذا المفهوم تتضمن برامج وخططاً حتى يتسنى للمؤسسات الجامعية معرفة الأهم والمهم في ترتيب الأولويات التى تخص تنمية المجتمع. إذ إن المسؤولية المجتمعية ليست محصورة فقط بالإنفاق، إذ إن الإنفاق وسيلة للوصول إلى شيء محدد في مجال المسؤولية المجتمعية التي تدخل في برامج التنمية المستدامة. ومن هنا، فلا بد أن يكون من جلّ اهتمام الجامعات وضع إستراتيجية مجتمعية، ويخصص لها ميزانية منفصلة كالتزام تجاه المجتمع المحلي.
- قناعة الجامعات بالفصل بين العمل الخيري الطوعي الذي يهتم بالفقراء والمساكين وبين المسؤولية المجتمعية التي تهتم بتنمية المجتمع التي تقوم على برامج وخطط إستراتيجية بعيدة المدى وهذا ما أكّده البسيوني، (٢٠١٠).
- قناعة الجامعات بأن التعليم المستمر وحماية التراث والهُوُية وتعزيز الديمقراطية، ودعم الشباب والقيادات الشابة، وتعزيز الانتماء الوطني، والتنمية ومكافحة الفقر والبيئة، ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، ومكافحة الفساد بكل أشكاله، ورعاية المسنين وحماية وتنظيم الأسرة والطفولة، وحماية حقوق الإنسان واحترامها، هي مجالات واسعة ومحاور واضحة للمسؤولية المجتمعية. لذا لابد من استحداث دوائر مستقلة في الجامعات تكون نافذتها التي تطل منها على المجتمع المحلي وذراعها التنفيذي لخدمة هذا المجتمع وهذا ما نادى به الحموري، (٢٠٠٩).
- اهتمام الجامعات بحماية البيئة والعناية بها بوضعها مهمة ترتبط بوعي الإنسان وثقافتة البيئية، ومن هنا لابد من الأخذ بنظرية التنمية المستدامة لتطوير الواقع المحلي، وإيجاد الحلول لكثير من القضايا التنموية العالقة التي منها تطوير الأرياف، وتطوير

البرامج والمشروعات التقنية في مجال الطاقة، ومعالجة النفايات، والصحة والمياه والزراعة البديلة والأغذية، وتنمية المرأة، وخدمات البلديات والصناعات الصغيرة؛ للحفاظ على البيئة وخلق واقع متجانس يؤالف بين الإنسان والواقع البيئي المحيط به، وجعل الثقافة البيئية جزءا من البرنامج التعليمي الذي يقدم من خلال المؤسسات الجامعية، وأن تحتضن الجامعة فعاليات الثقافة البيئية من خلال المؤتمرات والندوات والمحاضرات الميدانية وهذا ما أكده المالكي، (٢٠١٠).

- تركيز الجامعات على السياحة بوصفها نفط الأردن الذي يفتقر إلى الموارد الطبيعية، وقد آن الأوان لأن ينتقل العمل في تطوير هذا القطاع المهم من الإستراتيجيات إلى التطبيق. إذ يقوم دور الجامعات على إيجاد صيغ جديدة لترويج الأردن سياحياً تتجاوز مسألة الأمن والأمان على أهميتهما، إذ يجب أن تأتي السياحة في مقدمة الأولويات الاقتصادية من حيث الترتيب، لكنها وكما يبدو لا تنتمي إلى القطاعات الاقتصادية مصدراً للثروة، ويجري التعامل معها بعدّها خدمات مساندة. إن دور الجامعات يقوم على اعتماد خطة وطنية شاملة حسب دراسات عملية وعلمية من قبل الكفاءات المتخصصة في المجال السياحي ومجالات من شأنها تنمية القطاع السياحي وتطويره، ووضع إستراتيجية شاملة لتسويق الأردن سياحياً في الخارج ضمن خطة شاملة، مع التركيز على الجانب الإعلامي في هذا المضمار، بشكل يبرز الأهمية الدينية والتاريخية والسياحية للمواقع السياحية وهذا ما أكد عليه نجادات، (٢٠١٠).
- دور الجامعات في إيلاء التراث الثقافي العربي ما يستحق من اهتمام، يتجسد في برامجها ومشروعاتها، وتعزيز عملها في مجال حفظ التراث العربي وصونه من خلال التوجه إلى تنسيق السياسات الثقافية العربية المعنية بالتراث الثقافي من خلال المؤتمرات والندوات التي تُعقد تحت مسمى الآثار. إذ يشكل تراث الشعوب الإطار التاريخي الذي تنطلق منه حضارة أي شعب، فهو بمثابة الوعاء الذي يجمع بين جنباته الحصيلة الإنسانية لكافة جوانب تطور هذه الشعوب ونموها. ولا بد للجامعات من صياغة إطار نظري عام حول تفسير مصطلح التراث بشكل عام والتراث الشعبي بشكل خاص بعدّه يمثل مدخلاً لرصد الحياه الشعبية في المجتمع؛ من أدب وتقاليد وعادات وموروثات وغيرها وهذا ما نادى به كل من: شقوارة، (a:2012) ؛ وشرف، (٢٠٠٩).

توصيات خاصة بالدراسات المقترحة:

- إعادة هذه الدراسة مع إضافة متغيرات أخرى وتطبيقها على مجموعة من الجامعات الأردنيّة الحكوميّة والخاصّة والمقارنة بينها.
- إجراء دراسة حول دور أعضاء هيئة التدريس والطلبة في تحمّل الجامعة لمسؤولياتها المجتمعية من وجهة نظر أفراد المجتمع المحلي .
- إجراء دراسات مماثلة تطبق على كل جامعة على حدة بهدف التشخيص والعلاج.
- إجراء مزيد من الدراسات التحليلية المتخصصة في مجال المسؤولية المجتمعية في البلاد العربية من خلال تشكيل لجنة فنية على مستوى الخبراء وإتاحة جميع الدراسات للأطراف كافة للاستفادة منها في إعداد المشروعات.

أولاً: المراجع العربية:

١. آل علي، عفاف السيد عبد المجيد (٢٠١٠). "المسؤولية الإجتماعية للجامعات الآسيوية إبان القرن العشرين الجامعات الكورية (أنموذجاً)". ***المؤتمر الدولي الثاني لقسم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة الزقاقيق، الجامعات العربية والمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعاتها***. المجلد الثاني، ص ٤٦٣-٤٦٩-مصر.

٢. بخيت، صفية بنت عبد الله حمد (٢٠٠٩). "الجامعات العربية ودورها في خدمة الممجتمع المعرفي والتنموي والثقافي". ***المؤتمر العربي الثالث الجامعات العربية-التحديات والآفاق*** ٥-٢٠٠٩/٩/٧. مسقط: سلطنة عمان.

٣. البسيوني، البسيوني عبد الله جاد (٢٠١٠). "مسؤولية الأقسام العلمية بالجامعات الإقليمية عن مجتمعاتها المحلية". ***المؤتمر الدولي الثاني لقسم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة الزقاقيق، الجامعات العربية والمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعاتها***. المجلد الأول، ص ٢١٢-٢٢٩. مصر.

٤. بني سلامة، محمد تركي (٢٠١١). ***المسؤولية المجتمعية لأساتذة الجامعات***. متوافر على موقع كل الأردن. http/www.allofjo.net، تاريخ الرجوع إليه ٢٠١١/١١/٣٠ Available online.

٥. حسين، محمود عبد الحميد (٢٠١٠). "قضايا البحث الاجتماعي وارتباطها بالمسؤولية المجتمعية للجامعات العربية". ***المؤتمر الدولي الثاني لقسم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة الزقاقيق، الجامعات العربية والمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعاتها***. المجلد الأول، ص ١١١-١٩٧. مصر.

٦. الحموري، صالح (٢٠٠٩). ***المسؤولية المجتمعية للمؤسسات بين النظرية والتطبيق***. متوافر على الموقع الإلكتروني http//www.arabvolunteering.org، تاريخ الدخول إلى الموقع ٢٠١١/١١/٣٠.

٧. رحال، عمر (٢٠١١). المسؤولية المجتمعية للجامعات: بين الربحية والطوعية. ***ورقة عمل مقدمة لمؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية ٢٠١١/٩/٢٦، نابلس، فلسطين.*** متوافر على الموقع الإلكتروني www.qout.edu/arabic/conference تم الرجوع إليه بتاريخ ٢٠١٢/٧/٢٥ Available online.

٨. شاهين، محمد أحمد (٢٠١٢). ***جامعة القدس المفتوحة أنموذجاً "دراسة وصفية تحليلية".*** منشورات جامعة القدس المفتوحة، رام الله: فلسطين.

٩. شرف، ميسون محمد عبد القادر (٢٠٠٩). ***التفكير الأخلاقي وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية وبعض المتغيرات لدى طلبة الجامعة الإسلامية بغزة.*** (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

١٠. شقوارة، سناء علي (a:2012). "أبعاد المسؤولية المجتمعيّة للجامعات ومتطلّبات تطبيقها في ضوء مفهوم الجودة الشاملة". ***مجلة تطوير الأداء الجامعي***، ١ (٢)، ٥٩-٣٧.

١١. شقوارة، سناء علي (2013). ***"دور القيادة التحويليّة في تعزيز المسؤوليّة المجتمعيّة للجامعات الخاصّة في الأردن - دراسة تحليليّة".*** رسالة دكتوراة غير منشورة ،جامعة الجنان، لبنان.

١٢. عبد اللطيف، سماح محمد لطفي محمد (٢٠١٠). "المسؤولية الإجتماعيّة لجامعة الملك سعود تجاه المجتمع السعودي: دراسة لتجربة الجامعة في مجال قطاع البيئة وخدمة المجتمع". ***المؤتمر الدولي الثاني لقسم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة الزقاقيق، الجامعات العربية والمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعاتها.*** المجلد الثاني، ص ٦٦٣-٦٩١. مصر.

١٣. عواد، يوسف ذياب (٢٠١٠). ***دليل المسؤولية المجتمعية للجامعات.*** منشورات جامعة القدس المفتوحة، رام الله، فلسطين.

١٤. عودة، إبراهيم عبد الرحمن (٢٠١٠). "جامعة الزقازيق والتنمية المحليّة والبيئية في محافظة الشرقية دراسة ميدانية على قطاع خدمة المجتمع وتنميته". ***المؤتمر الدولي الثاني لقسم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة الزقاقيق.*** المجلد الأول، ص ٢٦٢-٢٨٥. مصر.

١٥. المالكي، فاضل موسى حسن (٢٠١٠). "دور الجامعة لخدمة المجتمع العربي"، ***المؤتمر الدولي الثاني لقسم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة الزقاقيق، الجامعات العربية والمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعاتها.*** المجلد الأول، ص ٢٨٤-٢٩٤. مصر.

١٦. مخلوف، شادية (٢٠١١). ***ضمان جودة المسؤولية المجتمعية للتعليم الفلسطيني (نموذج مقترح).*** متوافر على الموقع الإلكتروني www.qout.edu/arabic/conference تم الرجوع إليه بتاريخ ٢٠١٢/٨/١ Available online.

١٧. الميثاق العالمي (٢٠١٠). ***المبادئ العشرة للميثاق العالمي للأمم المتحدة للمسؤولية المجتمعية.*** متوافر على الموقع الإلكتروني للأكاديمية السورية الدولية http//Sia-asy.net.، تم الرجوع إليه بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٩.

١٨. نجادات، عبد السلام محمد حسين (٢٠١٠). "دور الجامعات الأردنية في تعزيز المسؤولية الإجتماعية والأمنية تجاه مجتمعاتهم"، ***المؤتمر الدولي الثاني لقسم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة الزقاقيق، الجامعات العربية والمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعاتها.*** المجلد الثاني، ص ٧٨٣-٧٩٩. مصر.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

19. Chapleo, C., Duran, M., Victoria, C. & Diaz, A. (2011). Do UK universities communicate their brands effectively through their websites?. ***Journal of Marketing for Higher Education,*** 1 (21), 25-46.
20. Mehran, N., Azadeh, S., Yashar, S. & Mahammadreza D. (2011). Corporate social responsibility & universities: A study of top 10 world universities' websites. ***African Journal of Business Management***, 5 (2), 440-447.
21. Pride, M. W. & Ferrell. C.O., (1997). ***Management Concepts & strategies***; 9th ed. Boston: Houghton, Millin Company.
22. Renfu, L., Yaojiang, S., Linxiu, Z., Chengfang, L., Hongbin, L., Rozelle, S. & Sharbono, B. (2011). Community service, educational performance and social responsibility in northwest china. ***Journal of Moral Education***, 2(40), 181-202.
23. Sekran, U. (2007). ***Research methods for business***. New York: John Wiley & Sons.

ملحق (1)
قائمة أسئلة المقابلة لقادة المجتمع المحلّي

ت	الفقرة
البُعد الاجتماعي	
١.	ما أشكال المساعدات التي تقدّمها الجامعات للمجتمع المحلّي؟
٢.	ما البرامج التطوّعية التي تقدّمها الجامعات للمجتمع المحلّي؟
٣.	ما الدورات التي تعقدها الجامعات للمجتمع المحلّي؟
٤.	ما جوانب مشاركة الجامعات للمجتمع المحلّي في مجال المحاضرات والمؤتمرات والندوات؟
٥.	ما الخدمات التي تقدّمها الجامعات لذوي الاحتياجات الخاصّة؟
٦.	ما الخدمات التي تقدّمها الجامعات للأسر الأقل حظّاً (الأسر المستورة)؟
البُعد البيئي	
٧.	ما الأنشطة التي تقدّمها الجامعات للمجتمع المحلّي في مجال المحافظة على البيئة؟
٨.	ما الدور الذي تقوم به الجامعات في مجال التثقيف الصحي البيئي؟
٩.	ما المساهمات الصحيّة التي تقوم بها الجامعات لخدمة المجتمع المحلّي؟
١٠.	ما دور الجامعات في مجال تنشيط السياحة؟
١١.	ما دور الجامعات في المحافظة على الآثار والعناية بها؟
١٢.	ما دور الجامعات في المشاركة في المؤتمرات السياحيّة التي يعقدها المجتمع المحلّي؟
البُعد الاقتصادي	
١٣.	ماذا تُقدّم الجامعات للمجتمع المحلّي في مجال دعم المشاريع التنمويّة والخيريّة؟
١٤.	ما درجة مشاركة الجامعات في أنشطة حماية المستهلك؟
١٥.	ما المشاريع التي تتبنّاها الجامعات لخدمة الأسر الأقل حظّاً؟
١٦.	هل تقوم الجامعات بدراسات خاصّة لتقصّي احتياجات المجتمع والعمل على تلبيتها؟
١٧.	ما الدراسات الفنيّة التي تقدّمها الجامعات للمجتمع المحلّي؟
١٨.	هل تقدّم الجامعات منحاً دراسيّة أو خصومات للطلبة المتفوّقين والمحتاجين؟